الفصل الثامن

الكتاب الأخضر .. و " فكرة الدستور "

في مطلع شهر يناير ١٩٧٦ أعلن القذافي عن فراغه من تأليف الفصل الأول من كتيبه الأخضر (النظرية العالمية الثالثة) الذي خصصه لحلّ مشكلة الديمقراطية أو أداة الحكم حلاً نهائياً ليس في ليبيا فقط ولكن في العالم كله حيث أورد في مطلع ذلك الكتيب:

> **" إن أداة الحكم هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية وإن جميع المجتمعات لم تنجح في حلّ هذه المشكلة حلاً نهائياً وديمقراطياً، ويقدّم الكتاب الأخضر الحل النهائي لهذه المشكلة.."**

وقبل أن نتناول في هذا الفصل ما ورد في هذا الكتيب **حول فكرة الدستور والمجالس النيابية والانتخاب وبقية القضايا المرتبطة بها**، يحسن أن نعطي القارئ فكرة موجزة حول **خلفيات** إعداد هذا الكتيب/ النظرية.

- وردت الإشارات الأولى إلى فكرة هذه النظرية بشكل عارض ومقتضب:
  - يوم ١٩٧١/٢/١٤ خلال الخطاب الذي ألقاه القذافي بمدينة بنزرت التونسية.
  - يوم ١٩٧١/٩/١ خلال الخطاب الذي ألقاه في الذكرى الثانية للانقلاب.
  - يوم ١٩٧٢/٣/٣٠ خلال لقاء مع عدد من الصحفيين على هامش المؤتمر الوطني الأول للاتحاد الاشتراكي العربي في بنغازي.
- في ١٩٧٢/٩/١٦ ألقى القذافي أول " **محاضرة** " عن " ملامح النظرية الثالثة " خلال الدورة التثقيفية المؤسسة للاتحاد الاشتراكي العربي بمعهد نصر الدين القمّي بطرابلس.
- تواصلت الإشارات والأحاديث والندوات من قبل القذافي حول " النظرية الثالثة " على امتداد عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣ داخل ليبيا وخارجها (في مصر). ومنذ ١٩٧٣/٤/٤ أصبحت الإشارة إليها تتمّ على أنها " النظرية العالمية الثالثة [١١٢]".
- في ١٩٧٤/٤/٦ أعلن القذافي عن تخليه عن الالتزامات البروتوكولية وتفرّغه لقضايا التنظير والثورة.

---

١١٢ كما حصل أثناء المقابلة الصحفية التي أجرتها معه مجلة " المجالس الكويتية " يوم ١٩٧٣/٤/٤.

- في ١٩٧٤/١/٩ أعلن القذافي في ختام جلسات المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي العربي أن " كتاباً أخضر " سيصدر لتنظير كافة القضايا لتكون واضحة ".

- ذكرت صحيفة " **الفاتح** " لسان حال الوحدويين الأحرار في عددها الصادر يوم ١٩٧٤/١٢/٢٠ أن العقيد القذافي قد شرع في وضع " الكتاب الأخضر " الذي سيكون تنظيراً لفكر الثورة في جميع المجالات.

- في ١٩٧٥/١/١٣ ذكر القذافي لمندوب صحيفة " **النهار** " البيروتية أنه بصدد وضع كتابٍ أخضر " يحدد للعالم مفهوم الجمهورية العربية الليبية للاشتراكية والاقتصاد الاشتراكي ".

- في ١٩٧٥/٤/٢٧ ظهر القذافي عبر الإذاعتين المرئية والمسموعة لشرح التعديل الجوهري الذي أدخل على تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي وليؤكد أن الكتاب الأخضر " سوف يصدر موضحاً كافة المفاهيم الملتبسة ".

- شرعت صحيفة " **الفجر الجديد** " الرسمية منذ عددها الصادر يوم ١٩٧٥/٩/١٧ في نشر مقتطفات من الكتاب الأخضر قبل صدوره في ٣ يناير ١٩٧٦ م.

- **في ٣ يناير ١٩٧٦** أعلن عن صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذي يتناول مشكلة الديمقراطية (سلطة الشعب) الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة.[١١٣]

والذي يهمنا من هذا السرد المختصر أن يتضح للقارئ أن **الشعب الليبي لم يطلب من القذافي ولم يكلفه بمهمة تأليف هذا الكتاب/ النظرية، وإنما تصدّى لها بمبادرة من نفسه ومن المؤكد أنه لم يستشر في هذا الأمر حتى رفاقه في مجلس قيادة الثورة.**

---

١١٣ يقع هذا الفصل في (٤٨) صفحة من القطع الصغير. ويتألف من (٦٠٠٠) كلمة.

مقولات ومفاهيم

طرح هذا الجزء من الكتيب الأخضر عدداً من **المفاهيم والتصورات** لجملة من القضايا والمسائل المتعلقة **بنظم الحكم** والتي يتم تناولها عادة في " **دساتير** " الدول وهي التي تعنينا في هذا المقام.

ووفقاً **للمفاهيم والتصورات** التي قدمها القذافي في هذا الجزء من كتيّبه:

- أن " **المجالس النيابية** " (مجلس الشعب) هي تمثيل خادع للشعب، والنظم البرلمانية حلّ تلفيقي لمشكل الديمقراطية، فلا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل، ووجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب، والمجالس النيابية هي تزييف للد يمقراطية.

- أن " **الحزبية** " التي تقوم عليها الد يمقراطية النيابية هي الدكتاتورية العصرية، ومن ثم فهي إجهاض للديمقراطية، وإن " تعدد الأحزاب " بالرغم مما يثيره من نشاطٍ سياسي فهو مدمّر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لحياة المجتمع كما أن فوز أي حزب معناه هزيمة الشعب وهزيمة الد يمقراطية. و " **اللعبة الحزبية** " لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للد يمقراطية.

- " **الحزب** " هو قبيلة العصر الحديث .. هو الطائفة، والحزب يمثل جزءاً من سيادة الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ .. والحزب يحكم نيابة عن الشعب والصحيح لا نيابة عن الشعب .. وكل من تحزّب خان.

- " **الاستفتاء** " تدجيل على الد يمقراطية، وهو أسلوب تمارسه أداة حكم غير شعبية من أجل الحصول على رضا الشعب في مسألةٍ ما، وهو أسلوب يوهم الشعب بأنه صاحب السلطة ومصدرها.

- " **الانتخاب** " يعني احتكار سيادة الآخرين وممارستها بالنيابة عنهم، وذلك من خلال أسلوبٍ ديكتاتوري يتمّ بمقتضاه تقسيم الشعب إلى دوائر انتخابية كل دائرة تتنازل عن سيادتها لنائبٍ معيّن ينوب عنها في تصريف أمورها، وهكذا نرى أن الد يمقراطية التقليد ية السائدة تمنح القداسة والحصانة للنائب المنتخب.[١١٤]

- " **المؤتمرات الشعبية** " هي الوسيلة **الوحيدة** للديمقراطية الشعبية، وإن أي " **نظام للحكم** " خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير د يمقراطي فلا د يمقراطية بلا مؤتمرات شعبية. إن " **الديمقراطية المباشرة** " هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف. وليس للد يمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة.

---

١١٤ الصفحة (٩٥) من " المعجم الجماهيري " – مصطلحات النظرية العالمية الثالثة. من منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. طرابلس. الطبعة الثانية ١٩٨٦ م.

- " **الدستور** " ليس هو شريعة المجتمع .. هو عبارة عن قانون وضعي أساسي. إن مشكلة الحرية في العالم أن الدساتير صارت هي شريعة المجتمع، وإن تلك الدساتير لا تستند إلا إلى رؤية أدوات الحكم الاستبدادية الديكتاتورية السائدة في العالم من الفرد إلى الحزب. إن الأسلوب الذي تبتغيه أدوات الحكم في السيطرة على الشعوب هو الذي يفرغ في الدستور وتجبر الناس على إطاعته بقوة القوانين المنبثقة عن الدستور المنبثق من أمزجة ورؤية أداة الحكم. إن **استفتاء الشعوب على الدساتير** أحياناً ليس كافياً لأن الاستفتاء في ذاته تدجيل على الديمقراطية.[١١٥]

وبالطبع فلا تخفى الصورة **القطعية** التي قدّم لها القذافي هذه المفاهيم والتصورات، فهي في نظره **غير قابلة للنقاش والجدل، وهي نهائية ووحيدة ومطلقة الصحة والصواب.** ووفقاً لها:

- فإن جميع النظريات السياسية السائدة في العالم اليوم باطلة وقائمة على التدجيل والتزييف وهي التي تنبثق منها الديمقراطية التقليدية الحالية.
- وإن الكتاب الأخضر يقدّم الحلّ النهائي الوحيد لمشكلة أداة الحكم، ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبر عصر الديكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية.

ولقائل أن يقول إن من حق القذافي، مثل أي إنسان آخر، أن يكتب وأن يتبنّى ما شاء من الأطروحات والأفكار، وأن يختار ما شاء وعنّ له من الصيغ والعبارات للتعبير عنها، وللناس كامل الحق في مناقشة هذه الأفكار وقبولها أو رفضها.

ولا يوجد شك في صحة هذا الكلام **شريطة أن يكون القذافي قد قدّم هذا الكتيب بأطروحاته ومقولاته على أنه مجرد آراء وأفكار خاصة به وأنه مجرد إضافة " علمية " أو " أكاديمية " أو " فكرية ".**

غير أنه من الثابت أن القذافي لم يقدم ما ورد في كتيبه على أنه مجرد آراء وأفكار خاصة به، ولكنه **قدّمه على أنه مقولات وأحكام واجبة التطبيق والتنفيذ وما عداها فهو**

---

١١٥ أشار أحد المشاركين في الندوة النقاشية التي عقدتها مجلة " عراجين " يوم ٢٠٠٦/١٠/٦ ونشرتها في عددها رقم (٦) يناير ٢٠٠٧ م، أن هناك جدلاً فقهياً حول ما إذا كانت النظرية الثالثة ترفض فكرة الدستور، وأن بعض الفقهاء الدستوريين الذين حللوا الوضع الليبي يذهبون إلى القول بأن اعتراض النظرية هو على الطريقة التي يتم بها إصدار الدستور وليس على فكرة الدستور ذاتها. وفي رأيي فإن ما ذهب إليه هؤلاء " الفقهاء " هو من قبيل المماحكات الجدلية الفارغة، فمن يقرأ أقوال القذافي وخطبه حول الدستور وما ورد حوله في كتيبه الأخضر وفي المعجم الجماهيري و " الشروح " التي كتبت حوله لا يخالجه شك في أن القذافي يتعمد نبذ فكرة الدستور ذاتها وليس مجرد الطريقة التي يتم إصداره بها. راجع ما ورد حول هذا في فصل " خدعة القرآن شريعة المجتمع " بالباب الرابع من هذا الكتاب.

باطل وضلال .. وفضلاً عن ذلك فلم يكترث القذافي بدعوة الشعب الليبي إلى إجراء " **حوار عام** " حول هذا الكتيب أو بالسماح لمثل هذا الحوار أن يقوم.

وفضلاً عن ذلك فإن **مؤسسات النظام الانقلابي** تعاملت مع هذا الكتيب والأفكار الواردة به على أنها **غير قابلة للنقاش وأنها واجبة التنفيذ الفوري.**

على مستوى التنظيم السياسي

سارع النظام الانقلابي فور صدور الكتيب الأخضر إلى اتخاذ عدد من الخطوات التي مسّت التنظيم السياسي الذي كان قائماً ومتمثلاً في الاتحاد الاشتراكي العربي.

كانت فاتحة هذه الخطوات في **٥ يناير ١٩٧٦** [١١٦] (أي بعد يومين من صدور الكتيب/ النظرية) عندما جرى في طرابلس افتتاح أعمال " المؤتمر الشعبي العام – المؤتمر القومي " للاتحاد الاشتراكي العربي. وكان من بين ما جاء في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها القذافي [١١٧]:

* إن الاسم الصحيح للمؤتمر هو " مؤتمر الشعب العام ".
* إن مؤتمر الشعب العام هو السلطة القيادية العليا.
* **لا " نيابة عن الشعب " وعبارة باسم الشعب عبارة خاطئة.**
* إن الأمانة العامة هي لمؤتمر الشعب العام وليست للاتحاد الاشتراكي العربي.
* **كلمة " الاتحاد الاشتراكي العربي " يجب أن تشطب لأنها ليست صحيحة وليست محلّ نقاش.**
* **إن رئيس مجلس قيادة الثورة هو بالضرورة الآن رئيس المؤتمر القومي العام إلى أن ينتهي التحول من الثورة إلى الدولة.**
* إن مؤتمر الشعب العام هو السلطة الشعبية العليا الذي يتولى إقرار سياسة الدولة وخططها العامة وميزانيتها وممارسة السلطة التنفيذية، وتوجيه ومتابعة المؤتمرات الشعبية واللجان القيادية، كما يتولى كافة السلطات المخولة له في في النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي.
* إن التجربة الديمقراطية الشعبية اكتملت في ذلك اليوم.

---

١١٦ كان القذافي قد أصدر في ١٩٧٦/١/٢ باعتباره رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي قراراً بدعوة المؤتمر القومي العام الأول للانعقاد يوم ١٩٧٦/١/٥ بمسرح باب قرقارش بطرابلس.

١١٧ " يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر " المجلد الخامس. إصدار وزارة الإعلام والثقافة. طرابلس ص (١٤٤).

وكان ذلك إيذاناً بانتهاء " **الاتحاد الاشتراكي العربي** " .. وقد تمّ ذلك بكلمة من القذافي مثلما كان إنشاؤه في البداية.

كما جاء على لسان القذافي خلال جلسة يوم **١٩٧٦/١/١٥** للمؤتمر ذاته [١١٨]:

* " إن نظامنا هو آخر تجربة للديمقراطية.
* " إن الثورة سوف تقاوم كلّ عبث وفوضى، لأن أي خروج على النقابات أو الاتحادات يعتبر خروجاً على النظام وعلى القانون وعلى الديمقراطية ويعدّ تهديداً للمجتمع وسوف يقاوم بقوة وسيسقط حقه في التقاضي".
* " **إن مقولة حرية التعبير تخطاها الزمن، وتخطتها التجارب الديمقراطية في العالم** ... إنه بعد تطوّر الفكر الإنساني فإن حرية التعبير لا تعني شيئاً .. وإن من يتكلم عن حرية التعبير فهو رجعي، لأننا تجاوزنا هذه المقولة بإرسائنا وممارستنا العملية للديمقراطية الشعبية الحقيقية .. "

ومن الأمور الجديرة بالتسجيل أن المؤتمر المذكور اتخذ في أول جلساته يوم **١٩٧٦/١/٥** عدة **قرارات إجرائية** كان من بينها اعتبار رئيس مجلس قيادة الثورة هو رئيس " مؤتمر الشعب العام – المؤتمر القومي " خلال **مرحلة التحول من الثورة إلى الدولة**، وتفويضه لاختيار أمين عام للمؤتمر [١١٩].

واختتم المؤتمر اجتماعاته يوم **١٩٧٦/١/١٨** بإصدار جملة من التوصيات والقرارات كان من بينها [١٢٠]:

* **قرّر المؤتمر اعتبار خطاب العقيد القذافي في العيد السادس للانقلاب إطاراً للتحوّل الاجتماعي، ودليلاً للعمل من أجل المستقبل.**
* قرّر المؤتمر بأن التجربة الديمقراطية الشعبية التي تحياها الجمهورية العربية الليبية قادرة على حلّ مشاكل الفرد والجماعة، وأن المجتمع لا يقبل الخروج عنها، **لأنها خروج عن إرادة الشعب وسلطته ممّا يستوجب مقاومته وسحقه بدون هوادة**، وأن الفرد أو المجموعة التي تختار طريقاً غير الطريق الد يمقراطي السليم الذي ارتضاه الشعب تفقد حقها في التقاضي.

---

١١٨ " يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر " المجلد الخامس. م. س. ص (١٦٠)

١١٩ اختار القذافي لهذا المنصب الرائد عبد السلام جلود الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس الوزراء. وكان منصب أمين عام المؤتمر مشغولاً في السابق من قبل الرائد بشير الصغير هوادي عضو مجلس قيادة الثورة الذي اتهم بالاشتراك في المحاولة الانقلابية التي كشف النقاب عنها في ١٩٧٥/٨/١٣.

١٢٠ " يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر " المجلد الخامس م. س. ص (١٦٤ – ١٦٥).

* **قرّر المؤتمر استمرار مجلس قيادة الثورة في إصدار التشريعات** وفقاً لصلاحيات المجلس بموجب الإعلان الدستوري، على أن تقدم وزارة العدل ما تتوصل إليه من دراسات واقتراحات بشأن التشريع لدور انعقاد المؤتمر الثاني.

كما ألقى القذافي في **الجلسة الختامية** للمؤتمر كلمة كان من بين ما جاء فيها[١٢١]:

" **إن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والروابط المهنية هو طريقنا الذي لا طريق سواه. وبذلك نكون قد قدّمنا الحلّ النظري والعملي لمشكلة الديمقراطية** ". كما أكدّ " **إن هذا الحلّ لا يمكن أن نفرّط فيه مهما كان الثمن**، لأنه انعتاق من قيود كافة أدوات الحكم وسيطرتها على الشعوب، وأننا لابد أن نكون على استعداد لتأكيد هذا الانعتاق حتى ولو كتبناه بالدم ".

" **إن بداية العام الميلادي الحالي (١٩٧٦) (أي مع إصدار الفصل الأول من الكتاب الأخضر) يشهد تجربة ديمقراطية فريدة انهارت في مقابلها كافة النظريات السياسية، بما في ذلك إعلان حقوق الإنسان الذي ظلّ حتى عام ١٩٧٥ م. الوثيقة التي تضمن حقوق الإنسان ..** "

" أنه لابدّ لأية نظرية غير متعصّبة من الإقرار بأن التجربة الديمقراطية الجديدة في الجمهورية العربية الليبية **تشكل بداية عصر جديد.** "

كما أعلن التزام ليبيا " **بدورها الحضاري** " وقال:

" .. إننا **سنواصل السير من أجل تقديم فصول أخرى لحلّ مشاكل عالمية أخرى** ".

---

١٢١ " يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر " المجلد الخامس . م. س. ص (١٦٦).

على مستوى مؤسسات النظام

لم يكن مستغرباً في ضوء هذه الأقوال والتوصيات والقرارات، أن تقوم مؤسسات النظام بعدد من الإجراءات والقرارات التي تؤكد أن هذا الكتيب قد كتب لتطبّق وتنفّذ مقولاته وأفكاره على الشعب الليبي. من ذلك:

- **في ١٥ فبراير ١٩٧٦** (أي بعد ما يربو قليلاً على الشهر من صدور الكتيب/ النظرية) قام وفد النظام برئاسة وزير الدولة [١٢٢] **محمد بالقاسم الزوي** إلى اجتماع وزراء الإعلام العرب بالقاهرة بتعميم ثلاث مذكرات سياسية تتعلق الأولى منها بتفاصيل الكتاب الأخضر على أعضاء اللجنة الدائمة للإعلام العربي.

- **وفي ٢ مارس ١٩٧٦** أصدر وزير التعليم والتربية **الدكتور محمد أحمد الشريف** القرار رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٦ بشأن تقرير تدريس الفصل الأول من الكتاب الأخضر على طلبة وطالبات مدارس ومعاهد مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي (الابتدائي).

- **وفي ٢٦ يونيه ١٩٧٦** جرى افتتاح الدورة الأولى لمعهد الفاتح للإعداد السياسي **لمدرسي المواد القومية** لمرحلة ما فوق الابتدائي شارك فيها (٤٥٠) مدرساً للمواد القومية، وقد اشتمل المنهج على محاضرات في الكتاب الأخضر.

الكتيّب بديلُ للدستور

وباختصار، فلم يكتف القذافي **بتسفيه فكرة الدستور**. وفقاً لما ورد في ذلك الكتيب من مقولات وأفكار، ولكنه قدّم هذا الكتيب ليكون **بديلاً للدستور في تحديد نظام الحكم ومؤسساته وعلاقة الحاكم بالمحكومين**. ومن ثم فقد كفّ عن الإشارة في أحاديثه وخطبه إلى وعوده السابقة حول الدستور الدائم والانتخابات ومجلس الشعب. فتلك المصطلحات كلها – وفقاً للكتيب الأخضر – مرتبطة بفكرة الديمقراطية النيابية ووليدة النظريات السياسية المعاصرة التي استخف بها جميعاً وزعم بطلانها وزيفها ودجلها بل وحرّمها.

ومن الأمور الجديرة بالتسجيل أن فكرة " **الديمقراطية المباشرة** " التي قدمها القذافي لأول مرة في كتيّبه الأخضر **لم تكن واردة عنده خلال السنوات السابقة** منذ استيلائه على السلطة. ويبدو أن **هذه الفكرة عرضت على القذافي من قبل جهة أو شخص ما فاستهوته وتبنّاها على الفور في كتيبه حيث وجد فيها وسيلة مثالية للتهرب من فكرة الدستور وبقية الوعود الأخرى التي أطلقها في السنوات السابقة.**

---

١٢٢ صرح محمد بالقاسم الزوي الذي جرى تعيينه وزيراً للدولة في ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ بأن " أفكار ومقولات الكتاب الأخضر أكبر وأعظم وأثمن من أي مبلغ ينفق من أجل التبشير بها".

قواسم مشتركة وأفكار ثابتة

يحسن أن نختم هذا الفصل بالإشارة إلى " **القواسم المشتركة** " و " **الظواهر والأفكار الثابتة** " التي طبعت وصاحبت كافة " **التجارب السياسية** " التي فرضها القذافي على الشعب الليبي منذ **١١ من شهر يونيه ١٩٧١** عندما قرر اختيار **الاتحاد الاشتراكي العربي** (المستعار من التجربة الناصرية) كتنظيم شعبي سياسي وحيد في البلاد.

ويمكن في هذا الصدد تسجيل الملاحظات التالية:

١- حرص العقيد القذافي أن يقدّم كل " **تجربة سياسية** " جديدة **بنفسه شخصياً وبأسلوبٍ وبتوقيتٍ مباغت** حتى لزملائه في مجلس قيادة الثورة (ويلاحظ أنه قام بتقديمها في معظم الحالات خلال خطبٍ عامةٍ له ألقاها في إحدى المناسبات المفتعلة).

٢- لم يقم القذافي، ولم يسمح، في أية مرةٍ من المرات **بمناقشة وتقييم التجربة السياسية** " السابقة " **أو بحث أسباب ودوافع التخلي عنها وتركها إلى غيرها.**

٣- حرص القذافي على وصف كل عملية تجريب سياسي يقدّمها بأنها تشكل **مرحلة وبداية جديدة للثورة**، كما حرص على أن يصفها بـ" **التفرّد** " و " **المثالية** " وبأنها " **نهائية** ".

٤- كما حرص القذافي في كل عملية تجريب سياسي جديدة أن يكون **هو صاحب الحقّ النهائي والوحيد في شرحها وتفسيرها وتعديلها وبيان كيفية تنفيذها عملياً على الطبيعة.**

أما من حيث **مضمون** كل عملية تجريب سياسي جديدة **ونتائجها** فيمكن ملاحظة:

أ- استند القذافي في فرض هذه التجارب على " **فكرة الشرعية الثورية** " دون أي سندٍ آخر. (معظم هذه التجارب جرى تقديمها من خلال خطبٍ عامة للقذافي).

ب- جرى الزعم في كل تجربة سياسية بأن الهدف منها هو تحقيق " **حكم الشعب** " وتجسيد " **إرادة الشعب** " و " **السلطة الشعبية** " وإقامة " **سلطة الشعب** "؛ في البداية عن طريق الديمقراطية النيابية **غير المباشرة**، وفيما بعد عن طريق الديمقراطية **المباشرة** وحدها دون نيابةٍ أو تمثيل.

ج- حرص القذافي في كل " تجربة جديدة " أن يناط **بمجلس قيادة الثورة** من **الناحية الشكلية المظهرية** صلاحية الإشراف والتوجيه والقيادة والرقابة على التجربة، أما من **الناحية الفعلية العملية فقد ظلت هذه الصلاحية من حقّ القذافي وحده.**

د- قامت كل عملية تجريب سياسي على فكرة " **الرأي الواحد** " و " **التنظيم والهيكل السياسي الواحد** " وعلى إسقاط ومصادرة حق أي مواطن أو جماعة في معارضة هذا الرأي الواحد أو العمل من خارج هذا التنظيم الواحد.

هـ- قامت كل عملية تجريب جديدة على فكرة **تقسيم المجتمع إلى فئتين**؛ فئة أصحاب المصلحة في الثورة، وفئة أعداء الثورة وخصومها والمتآمرين عليها (حيث صاحب كلاً منها عمليات " إقصاء " و " عزل " و " تجريد من الأسلحة ").

و- قامت كل عملية تجريب جديدة على فكرة إخضاع المجتمع والدولة ومؤسساتها إلى **عملية تفكيك** وإعادة تفكيك متواصلة (دون إعادة تركيب).

ز- أسفرت كل عملية تجريب سياسي على المزيد من الإيغال في الابتعاد عن فكرة " **الدستور الدائم** " والتخلي عنها.